بكالوريا 2013 شعبة تسيير و اقتصاد
تصحيح مادة الاقتصاد و المانجمنت

الحلول المقترحة من الأستاذين: روينة زوبير / بن حبيلس سمير

الموضوع الأول

الجزء الأول:
الجواب الأول 06 نقاط

1. صور الائتمان: للائتمان صور أهمها:

- اعتمادات الصندوق :تمويل مستمرللحساب الجاري المدين ،مقابل الحصول على فائدة محددة وقروض شخصية وبطاقات الائتمان
- القرض بضمان أوراق مالية او تجارية بمقابل
- خطابات الضمان:عقد كتابي يتعهد فيه المصرف بكفالة العميل في حدود مبلغ معين تجاه طرف آخرمقابل عمولة
- الاعتماد المستندي :تعهد بتسديد قيمة السلع المستوردة للمصدر الأجنبي اذاالتزم هذا الأخير،حيث يستلم قيمة السلع من مصرف آخرفي بلده نيابة عن الأول مقابل عمولة
- الخصم واعادة الخصم:تسديد قيمة الورقة التجارية قبل موعدها من طرف المصرف مقابل اقتطاع جزء يسمى الخصم وتظل الورقة لدى البنك حتى يحين أجلها ، وقد يقدمها بدوره قبل موعداستحقاقها الى بنك آخر لاعادة خصمها.

2.المعاملات المصرفية الأخرى تقوم المصارف بمعاملات أخرى مقابل عمولة لذكرها كمايلي:

1. تحصيل الأوراق التجارية بالنيابة عن عملائها
2. التحويلات النقدية بين العملاء
3. تأجير الخزائن الحديدية بمقابل
4. عمليات أمناء الاستثماربتكليف من العملاء مثل توظيف وادارة الأموال كتحصيل أرباح الأسهم وفوائد السندات.
5. عرض أسهم وسندات الشركات للاكتتاب انعام
6. توزيع أرباح الأسهم وفوائد سندات الشركة نيابة عن الشركات

الجواب الثاني:06 نقاط

1.أنواع التضخم :

- التضخم الظاهر:تضخم جلي يظهر أثرد في ارتفاع الأسعاروانعكاس ذلك على ارتفاع الأجور وارتفاع النفقات، مما يؤدي الى ارتفاع المداخيل
- .التضخم المكبوت: تضخم خفي ومستتر،تتدخل الدولة لتحديد الأسعارمما يؤدي الى عدم ارتفاع الأسعار واختفاء بعض السلع وظهور السوق السوداء .
- التضخم الكامن:ناتج عن زيادة كبيرة في الدخل الوطني النقدي دون أن تقابلها زيادة في الانفاق الكلي ويكون في حالات استثنائية كالحرب تنظم فيها الدولة عمليات شراء السلع
- .التضخم الزاحف:ترتفع فيه الأسعار ببطء وهو أقل الأنواع خطورة
- التضخم الجامح:يرتفع التضخم بإزداد معه تداول النقود في السوق وتطبع المزيد منها بكميات كبيرة تفوق متطلبات النشاط الاقتصادي ترتفع الأسعارمما يؤدي الى انخفاض مستمرلقيمة العملة الوطنية وانهيارها

2.في حالة وجود العجز في الميزانية العامة تقوم الدولة باعادة التوازن للميزانية كمايلي :

- تخفيض الانفاق الحكومي مما يؤدى الى تخفيض الطلب الكلي وتخفيض كمية النقود المتداولة
- زيادة الضرائب على السلع الكمالية مما يؤدي تخفيض الطلب الكلي وتخفيض كمية النقود المتداولة وزيادة ايرادات الميزانية
- اللجوء الى الدين العام بسحب كمية النقود الفائضة من السوق.
-

الجواب الثالث:04 نقاط

العوامل المؤثرة في الدافعية

العوامل التنظيمية :مراعاة منطقة القبول وتوسيعها عند اصدارالقيادة للأوامروالتوجيهات للمرووسين حتى يتم تنفيذها دون اعتراض وبكل كفاءة.
العوامل الاجتماعية :عند اصدار الأوامريجب مراعاة العوامل الاجتماعية للمرؤوسين التي تولد الاحساس بالانتماء للجماعة ،مما يسمح بتنفيذ الأوامر بأقصى درجة من الكفاءة.
العوامل النفسية:ان دراسة ردود الأفعال المتوقعة من المرؤوسين تجاه الأوامروالتعليمات الموجهة اليهم والاهتمام بالعوامل المشجعة يساعد على تفادي كل ما من شأنه توجيه سلوكهم من أحاسيس ومخاوف.

الجزء الثاني:04 نقاط

1.أنواع الأسواق :تختلف الأسواق باختلاف موضوع التعامل فيها

1. سوق السلع والخدمات:مكان التقاء عارضوالسلع أو الخدمات مع طالبيها ويوجد لكل سلعة او خدمة سوق خاص كسوق السيارات وسوق الخدمات
2. سوق العمل:مكان يلتقي فيه عارضو خدمة العمل من أفراد معنيين بالعمل مع طالبي هذه الخدمة من مؤسسات وادارات كما أن هناك سوق خاص بكل عمل

3. سوق الأوراق المالية :مكان يلتقي فيه البائعون والمشترون للأوراق المالية من أسهم وسندات عن طريق السماسرة أو مؤسسات مختصة في المجال

أشكال السوق :

- سوق المنافسة الكاملة أو التامة
- سوق المنافسة غير الكاملة :وتنقسم الى :
  1.سوق المنافسة الاحتكارية
  2.سوق احتكار القلة
  3.سوق الاحتكار

سوق المنافسة الكاملة :هي سوق يجب أن تتحقق فيها الشروط التالية:
- عدد كبير من البائعين والمشترين لنفس السلعة
- صغر حجم عرض وطلب كل طرف لمنع التأثيرفي السوق
- تجانس السلع وسعر موحد للسلعة
- حرية الدخول والخروج من السوق دون حواجز
- - معرفة تامة بظروف السوق

الموضوع الثاني

الجزء الأول: (16 نقطة)

السؤال الأول: البطالة (05 نقاط)

البطالة ظاهرة اقتصادية و اجتماعية تعاني منها الدول المتقدمة و النامية على حد سواء و تنتج عن اختلالات اقتصادية و اجتماعية تؤدي إلى عدم توافق عروض العمل مع الطلب عن العمل و يعود ذلك للأسباب التالية:

أ. عدم توافق النمو الاقتصادي مع النمو السكاني: معظم الدول التي تعاني من البطالة يكون فيها النمو الاقتصادي بطيء مقارنة بالنمو السكاني مما يقلل من فرص العمل للقادرين عليه.

ب. قلة الاستثمارات: يعد الاستثمار المحرك الأساسي للاقتصاد لأنه يسمح بخلق مشاريع اقتصادية قادرة توفير مناصب العمل. فإذا انعدم الاستثمار أو تعطل، تعطلت معه المشاريع الاقتصادية و قلت فرص العمل.

ت. الكساد الاقتصادي: يعد الكساد من الأزمات الاقتصادية التي تخلف أضرارا بالغة بالاقتصاد الوطني، منها البطالة و يحدث ذلك نتيجة تراجع الطلب على السلع و الخدمات مما يجبر أصحاب المصانع من تخفيض أو توقيف نشاطهم و تسريح العمال.

ث. إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية: رغم أن إعادة هيكلة المؤسسات تعتبر من الحلول الاقتصادية لمواجهة صعوبة التسيير إلا أنها في نفس الوقت تعد أحد أسباب البطالة. لأن المؤسسات تضطر إلى تسريح العمال لتخفيض اليد العاملة أو لأنها أصبحت في غنى عنهم.

ج. التطور التقني: التطور التقني أدى إلى توسيع وتنويع مجال استعمال الآلات لما لها من الدقة و السرعة في الأداء. الشيء الذي جعلها تنافس العامل في المصانع و الورشات لتحل محله.

ح. فشل بعض السياسات التنموية: انتهجت بعض الدول سياسات تنموية ضخمة بهدف الخروج من التخلف فسخرت لذلك إمكانيات مالية و بشرية كبيرة إلا أن نقص النجاعة وضعف التخطيط و التسيير انعكس سلبا على التنمية فلم تتحقق الأهداف و تعطلت المشاريع تقلصت فرص العمل.

خ. تأثير المديونية الخارجية على الاستثمار: في غالب الأحيان تكون المديونية الخارجية عائقا أمام الاستثمار نتيجة امتصاص خدمات الدين للموارد المالية المتاحة للدولة مما يعرقل المشاريع الإنتاجية التي تتيح فرص العمل.

السؤال الثاني: الصرف (06 نقاط)

1. أسباب الصرف:

هناك عدة أسباب تاريخية، اقتصادية و مالية أدت إلى ظهور عملات مختلفة. إلا أن هذا لم يمنع من القيام بمبادلات و تعاملات متنوعة بين أشخاص و دول من جنسيات مختلفة و إذا كان ذلك ممكنا فبفضل الصرف.

فالصرف يسمح لشخص أن يتنازل عن عملة بلده مقابل الحصول على عملة بلد آخر لعدة أسباب نذكرها فيما يلي:

- تمويل معاملات التجارة الخارجية: الصادرات و الواردات.
- تحويل رؤوس الأموال الأجنبية لأجل الاستثمار.
- تحويلات المقيمين بالخارج.
- الأسفار.

2. أهداف سياسة الصرف:

تتخذ السلطة النقدية لبلد ما إجراءات وقائية بهدف تحقيق أهداف اقتصادية و مالية و حتى سياسية من خلال سياسة صرف ناجعة نذكرها فيما يلي:

- تنمية الصناعات المحلية
- تشجيع الصادرات.
- التحكم في الواردات.
- معالجة التضخم.
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

3. وسائل سياسة الصرف:

لتحقيق أهداف سياسة الصرف توجد عدة آليات تلجأ إليها السلطة النقدية نذكر منها:

أ. تعديل سعر الصرف:

يقصد بتعديل سعر الصرف، تدخل السلطة النقدية لرفع أو خفض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

فقد تلجأ السلطة النقدية لبلد ما إلى تخفيض قيمة عملتها مقابل العملات الأجنبية لزيادة الصادرات نحو الخارج و تخفيض الواردات و هذه العملية تؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على السلع المحلية فتنتعش الصناعة و تنمو. أما في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية تصبح أسعار الواردات منخفضة مما يؤدي إلى زيادة الواردات فتحدث المنافسة بين السلع المحلية و السلع المستورة فينخفض مؤشر الأسعار.

ب. إستخدام احتياطي الصرف:

يمثل احتياطي الصرف مجموعة العملات الأجنبية التي يحوزة دولة ما و يمكن للسلطة النقدية لهذا البلد أن تتدخل في سوق الصرف لتعديل سعر الصرف.

- ففي حالة انخفاض سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية إلى مستويات دنيا تتدخل السلطة النقدية لطلب شراء العملة الوطنية و التخلي عن العملات الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية.
- أما في حالة ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية إلى مستويات قصوى تتدخل السلطة النقدية عارضة بيع العملة الوطنية و طلب شراء العملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية.

ت. مراقبة الصرف:

يمكن للسلطة النقدية مراقبة الصرف من خلال وضع قيود على عمليات الصرف للحد من خروج رؤوس الأموال المحلية أو الأجنبية بهدف المحافظة على توازن سوق الصرف و استقرار أسعار الصرف.

السؤال الثالث: المنظمة العالمية للتجارة (04 نقاط)

1. تعريف المنظمة العالمية للتجارة:

تأسست المنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 01 جانفي 1995 و حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة. تعتبر المنظمة العالمية للتجارة المنظمة العالمية الوحيدة التي تهتم بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء و تعتبر منبرا للمفاوضات التجارية الدولية كما تقوم بالإشراف على تنفيذ جميع الاتفاقيات بين الدول الأعضاء المرتبطة بالتجارة الدولية و فض النزاعات في حالة حدوثها.

2. دور المنظمة العالمية للتجارة:

تلعب المنظمة العالمية للتجارة عدة أدوار تهدف إلى ضمان تحرير التجارة الدولية من جميع القيود و حماية حقوق الدول في المعاملات التجارية الدولية و من أبرز الأدوار التي تقوم بها المنظمة العالمية للتجارة نجد:

أ. تحرير التجارة الخارجية:

تحرير التجارة الخارجية من المهام الرئيسية للمنظمة العالمية للتجارة و لتحقيق ذلك يشترط على الدول التي ترغب في الانضمام إليها رفع كل الحواجز الجمركية كما أنها تحث على خلق مناطق للتبادل الحر بين الدول و تعمل على مرافقة الدول النامية في الانضمام إليها من خلال المساعدات و برامج التدريب.

ب. مراقبة تنفيذ الاتفاقيات التجارية بين الدول:

تسهر المنظمة العالمية للتجارة على تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالتجارة الدولية كما تسهر على توافق قوانين الدولة العضو مع بنود الاتفاقيات المبرمة مع الدول الأعضاء الأخرى.

ت. الفصل في النزاعات التجارية الدولية:

في حالة حدوث نزاع تجاري بين طرفين ناتج عن مخالفات أو خرق للاتفاقيات التجارية الدولية يتم حل النزاع عن طريق المشاورات و الوساطة. وفي الحالة عدم التوصل إلى حل يقوم الطرف المتضرر برفع شكوى إلى المنظمة العالمية للتجارية، التي تعيين فريقا خاصا بموضوع الخلافات و يتم تكليفه من طرف جهاز تسوية المنازعات، حيث يقوم بالاستماع إلى جميع الأطراف بما فيهم الخبراء المستقلين، ويقوم بإعداد تقرير أولي يرفع إلى جهاز تسوية المنازعات الذي يعتمده قبل تنفيذه و في حالة رفض تقرير الفريق المكلف بحل النزاع من أحد الأطراف المتنازعة يتم إحالته على جهاز الطعن الذي يعتمد تقريره قبل تنفيذه.

قد يقبل الطرف المدان بشكل طوعي تنفيذ الحكم الصادر عن جهاز تسوية المنازعات و قد يرفضه و في حالة رفض الطرف المدان للحكم الصادر يصبح للطرف المتضرر الحق في طلب التعويض أو توقيع عقوبات تجارية على الطرف المدان.

تجدر الإشارة إلى أن المنظمة لا تتولى توقيع العقوبات و إنما تفوض الأمر للطرف المتضرر.

الجزء الثاني: الاتصال (04 نقاط)

1. تعريف الاتصال:

الاتصال هو عملية مستمرة تتضمن قيام أحد الأطراف بتحويل أفكار و معلومات معينة إلى رسالة شفوية أو مكتوبة، تنقل من خلال وسيلة اتصال إلى الطرف الآخر.

و تجدر الاشارة أن الاتصال يختلف عن الإعلام لأن هذا الأخير يحدث في اتجاه واحد بينما الاتصال يكون في الاتجاهين بين المرسل و المستقبل (مثلا: المسير و المرؤوسين).

2. مكونات الاتصال:

أ. المرسل:

هو شخص لديه مجموعة من الأفكار و المعلومات و هو المسؤول عن إعدادها و توجيهها بهدف ارسالها لطرف آخر.

ب. المستقبل:

هو الشخص الذي يتلقى الرسالة المتضمنة للمعلومات و الأفكار.

ت. الرسالة:

هي عبارة عن تحويل المعلومات و الأفكار إلى مجموعة من الرموز ذات معاني مشتركة بين المرسل و المستقبل لتحقيق هدف معين. و تكون على شكل صورة أو صوت أو كتابة.

ث. قناة الاتصال:

و يقصد بها الوسيلة أو الأداة التي تستعمل في نقل الرسالة و تمثل مختلف وسائل الاتصال المسموعة، المرئية أو المكتوبة.

ج. الإستجابة (الرد):

بعد تلقي المستقبل للرسالة الموجهة إليه يقوم بالرد عليها و هنا يتحول المستقبل بدوره إلى مرسل آخر لرسالة أخرى.

تدارك خطأ: ورد في تصحيح الموضوع الأول (الجزء الأول) استعمال مدة النفعية 4 سنوات والصحيح 5 سنوات مما ينعكس على الجدول و التسجيل فيصبح كما يلي:

ق م أ = 3000000 — معامل الاهتلاك المتناقص = 2 — معدل الاهتلاك الخطي = 20 — معدل الاهتلاك المتناقص =40

السنوات	المبلغ القابل للاهتلاك	قسط الاهتلاك	الاهتلاك المتراكم	القيمة الصافية المحاسبية
2010	3000000	1200000	1200000	1800000
2011	1800000	720000	1920000	1080000
2012	1080000	432000	2352000	648000
2013	648000	*324000	2676000	324000
2014	324000	324000	3000000	0

*ملاحظة : المعدل المتناقص 40 %≥ 100 :2 = 50 ويصبح القسط = 648000 :2 =342000

681	2815	حـ/مخصصات اهتلاكات و مؤونات خ ق أصول غ ج حـ/اهتلاك المنشآت التقنية والمعدات ... تسجيل اهتلاك المنشآت 2012	432000	432000
462 2815	 215 752	حـ/الحسابات الدائنة عن عمليات التنازل.... حـ/اهتلاك المنشآت التقنية والمعدات ... حـ/المنشآت التقنية والمعدات والأدوات حـ/ فوائض القيمة عن خروج الأصول تسجيل التنازل عن المنشآت مع فائض قيمة	700000 2352000	 3000000 52000